

اقترح تطوير الطريق المؤدي إلى منطقة كبد السويط: توسيع وصيانة طريقي العبدلي والسالمي المؤديين لدول الجوار

حديديّة بين اتجاهي الطريق مع عمل فتحات دخول وخروج عليه لضمان انسياب حركة المرور وسلامة وأمان مرطادي الطريق.

لفتحات الدخول والخروج على الطريقين لضمان سلامة المرور وانسياب حركته بسهولة وأمان.

كما قدم السويط اقتراحا آخر جاء فيه: وفقا للمادة الثامنة من الدستور الكويتي فإن الدولة تكفل الأمن والأمان للمواطنين، وتنفذ لهذا النص وتلبية للمطالبات الجماعية المحمّلة لمرطادي طريق كبد في تحقيق الصالح العام لحماية أرواحهم وممتلكاتهم ضد أي خطر يهددها أو ضرر يصيبها وذلك بمنع مسبباته وتفاقيها على نحو يشعرهم بالأمان.

فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «تطوير الطريق المؤدي إلى منطقة كبد وتلافي ما به من حفر وإنشاء حواجز

قدم النائب فامر السويط اقتراحا برغبة جاء فيه: رغبة في كفاءة الدولة للأمن والأمان للمواطنين وفقا للمادة الثامنة من الدستور، وتلبية للحاجة الملحة لأهالي محافظة الجبراء في تطوير وصيانة الطبقة الأسفلتية لطريقي العبدلي والسالمي المؤديين إلى العراق والسعودية، وحماية لأرواح الناس ضد ما يهددها من مخاطر ووقاية من حوادث المرور التي تقع بكثرة على هذين الطريقين وتودي بحياة الناس وتتلّف مركبات نقلهم، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «توسيع وصيانة طريقي العبدلي والسالمي المؤديين لدول الجوار، وإنشاء حواجز حديدية وأسبجة للوقاية من المخاطر، وبناء جسور



د. عادل الدمي

الدمخي يستفسر من وزير النفط عن العمالة غير الكويتية في «البتروال الوطنية»

كل سنة؟ وفي حال انتقال الموظف من شركة البترول الوطنية الكويتية إلى شركة أخرى تابعة لمؤسسة البترول الكويتية، هل يحتفظ الموظف بجميع مكتسباته التي كان يتمتع بها كاملة أم أن هناك تعاملا آخر؟ وما تفاصيل الخطط والبرامج التي يتم اعدادها للمساواة الوظيفية للموظفين؟ وهل يتم إعلام كل موظف بخطة الوظيفية؟

يرجى توضيح ما أسباب ذلك؟ وما أعداد العمالة الكويتية في شركة البترول الوطنية الكويتية سواء كموظفين ضمن كوادر الشركة أو كعمالة مقاول؟ يرجى إفادتنا بالأعداد بالتفصيل مع ذكر نسبتها لإجمالي العمالة؟ وما الخطة الخمسية لشركة البترول الوطنية الكويتية في جانب تكوين الوظائف؟ مع ذكر أعداد ومسميات الوظائف المراد تكوينها في

قدم النائب د. عادل جاسم الدمخي سؤالاً برلمانياً إلى وزير النفط عصام المرزوق جاء فيه: كانت شركة البترول الوطنية الكويتية في السابق تستقطب خريجي الثانوية العامة (التخصص العلمي) وتلقحهم ببرامج تدريبية تاهيلية متخصصة في مجالات البترول، بينما تشتترط حالياً شهادة الببلوم كأدنى شهادة.



ثامر السويط

الفضل: عيادة أمراض نساء وولادة بطاقم نسائي في كل محافظة

ونص الاقتراح على تخصص وزارة الصحة إحدى العيادات الخارجية لتعنى بأمراض النساء والولادة بطاقم نسائي متكامل من أطباء نساء وهيئة تمريضية نسائية في كل محافظة وفي كل مستشفى حتى ترفع الحرج عن أسر المواطنين والمقيمات لما لها من خصوصية وأهميات، وأن تخصص إحدى فترات العمل إما الصباحية أو المسائية لتكون الهيئة الطبية بها نسائية بالكامل.

قدم النائب أحمد الفضل اقتراحاً برغبة، جاء في مقدمته: هناك العديد من العيادات الخارجية التابعة لمستشفيات وزارة الصحة لا توجد بها عيادة خاصة ذات طاقم نسائي متكامل من أطباء نساء وهيئة تمريضية نسائية معيضة بأمراض النساء والولادة، الأمر الذي يسبب الحرج لدى الكثير من أسر المواطنين والمقيمات، فهناك من لا يرضى بأن يكشف أهل بيته على طبيب رجل.



أحمد الفضل

النصف يسأل عن تحقيق إداري في «الصحة»

10 - هل تم تنفيذ التوصيات التي اقترتها اللجنة، وكم تبلغ قيمة المبالغ التي لم تحصلها من هذه المخالفات، وهل كان ضمن اللجنة الوكيل المساعد محمود عبدالهادي الذي كان مدير الإدارة القانونية ذلك مدير الوقت وكان ضمن اللجنة مدير محاسبة العقود مشعل العليان.

11 - من هو المسؤول عن الرد على تقرير ديوان المحاسبة بخصوص مخالفات شركة ياكو الطبية.

12 - هل الوكيل المساعد للشؤون القانونية كانت لديه الردود من منطقة الاحمدي الصحية بخصوص جميع المخالفات؟

13 - هل ردت الإدارة القانونية على ديوان المحاسبة بخصوص نتيجة هذا التحقيق؟

القانونية أو الفنية أو مدير إدارة العقود لاتخاذ اللازم.

5 - من هو المسؤول في الوزارة عن الدفوعات الشهرية للشركة؟

6 - ما المخالفات المالية أو الخصومات التي اقترتها الجهات المعنية في الوزارة، وهل تم خصم قيمة هذه المخالفات فعليا من دفعات الشركة؟ يرجى تزويدي بجميع المستندات الدالة على ذلك.

7 - هل كان لدى وكيل وزارة الصحة والوكيل المساعد للشؤون القانونية والوكيل المساعد للشؤون المالية ومدير إدارة محاسبة العقود علم بهذه المخالفات التي كانت ترسل من منطقة الاحمدي الصحية منذ بدء التشغيل في مختبر ياكو إلى نهاية العقد، وإن كان لديهم علم، لماذا لم يتم تطبيق هذه المخالفات، ومن هو المسؤول عن بند خصم هذه المخالفات المالية؟

8 - هل أرسل مدير محاسبة العقود كتاب إدارة محاسبة الاحمدي يفيد بأنها ليست الجهة المسؤولة عن تطبيق هذه المخالفات.

9 - تم تشكيل لجنة برقم 2453/2009 بشأن دراسة وحساب وتصفية المخالفات التي ارتكبتها شركة ياكو الطبية أثناء تنفيذ العقد المبرم، يرجى تزويدي بقرار اللجنة وجميع محاضر اجتماعاتها.

وجه النائب ركان النصف سؤالاً إلى وزير الصحة د. جمال الحربي جاء فيه: فيما يخص شركة ياكو الطبية، لذا يرجى تزويدي بالاتي: 1- صورة من محضر التحقيق الإداري رقم 454/2016، وهل هناك توقيع من مدير المنطقة على هذا المحضر؟ وهل هناك طلب تحقيق رسمي تم إرساله إلى مدير المنطقة؟ وهل استلم مدير المنطقة طلب تحقيق ووقع على التسلم؟

2 - هل تم إرسال طلب التحقيق بأي طريقة سواء بالفاكس أو باليد وتم التوقيع على التسلم من مكتب مدير المنطقة، يرجى تزويدي بكل صور هذه المراسلات، إذا لم يكن هناك طلب تحقيق رسمي، فما مدى قانونية هذا الإجراء، وهل يعتبر هذا التصرف تزويراً يستوجب إحالة الموضوع إلى النيابة العامة للتحقيق؟

3 - يرجى تزويدي بجميع المخالفات التي ذكرها ديوان المحاسبة على عقد شركة ياكو للتشغيل فني الأشعة والطب النووي والمختبرات في مستشفى العبدان، وردود الوزارة عليها منذ بداية العمل بالمقد إلى نهايته.

4 - هل أرسلت منطقة الاحمدي الصحية المخالفات التي ارتكبتها شركة ياكو الطبية أثناء تنفيذ العقد المبرم، يرجى تزويدي بقرار اللجنة وجميع محاضر اجتماعاتها.



ركان النصف

إحالة مناقصة الأنايب للمجلس الأعلى للبتروال خطوة في الاتجاه الصحيح

في مواجهة قوى الفساد التي تسعى لتدمير المناقصة بصورة مخالفة دون اعتبار لرأي المؤسسات الرقابية في الدولة وعلى رأسها تقرير ديوان المحاسبة.

واستغرب النصف موقف بعض النواب بالمطالبة بتربية مناقصة «الأنايب النفطية» رغم جملة المخالفات التي وردت في تقرير ديوان المحاسبة، لافتاً إلى أن النواب عادة ما يستشهدون في تقاريرهم عن المخالفات الواردة فيه، إلا أنه في هذه المناقصة هناك من أعطى ظهره لتقرير ديوان ونهب يطالب بتربية المناقصة المخالفة لكل القوانين.

وقال النصف «حين يطالب البعض بتربية مناقصة مليونية أكدت الجهة الرقابية مخالفتها للإجراءات القانونية وليس الفنية فهذا يضع علامات استفهام كبيرة عليهم».

أعلن النائب ركان النصف أن مناقصة «الأنايب النفطية» تمت إحالتها إلى المجلس الأعلى للبتروال بعد تثبيت اعتراض ممثل وزارة النفط خلال اجتماع لجنة المناقصات المركزية، مشيراً إلى أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح ووفق القرارات والقوانين المنظمة لمثل تلك الحالات.

وقال النصف في تصريح صحفي إن سمو رئيس الوزراء رئيس المجلس الأعلى للبتروال الشيخ جابر المبارك أمامه مسؤولية حماية قيادي القطاع النفطي من الضغوط التي تمارس عليهم والتهديدات والابتزاز الذي يتعرضون له بسبب مواقفهم الوطنية في الدفاع عن المال العام.

وشدد على أن إحالة المناقصة إلى المجلس الأعلى للبتروال لا تعني أن الملف ألق، وأن المجلس الأعلى سيكون أمامه اختبار حقيقي



حمدان العازمي



د. خليل عبدالله



د. عودة الرويعي



عدنان عبدالصمد

وهم متساوون لدى القانون، والواجبات كانت لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين».

لذا فقد تمت صياغة هذا القانون الذي يتضمن تعديلاً لنص المادة الأولى من القانون بحيث يستفيد من المزايا التي يقدمها صندوق جميع المواطنين الذين حصلوا على قروض من البنوك التقليدية وشركات الاستثمار التقليدية والخاصة لرقابة بنك الكويت المركزي والثابتة بدفاتر الجهات المذكورة قبل تاريخ 30/3/2008 حتى إن تحولت هذه البنوك أو الشركات إلى البنوك والشركات بتحويل صفة القروض إلى عمليات تمويل إسلامية، حيث إن المعلول عليه في تحديد صفة القرض من حيث اعتباره قرضاً تقليدياً أو عملية تمويل إسلامية هو تاريخ انعقاد عقد القرض بأي طريقة دون اعتبار لأي وصف قد تطلقه البنوك والشركات المانحة على هذه القروض في وقت لاحق بما من شأنه تحقيق المساواة بين المواطنين ذوي المراكز القانونية المتماثلة.

صافي دخله وبما لا يجاوز خمسة عشر سنة مع مراعاة التزامات العمل الأخرى وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن القروض الاستهلاكية والمقسطة... وحيث أن صياغة نص المادة الأولى من القانون على هذا النحو من شأنه قصر المزايا التي يقدمها صندوق دعم الأسرة على المواطنين الذين حصلوا على القروض من البنوك التقليدية وشركات الاستثمار التقليدية بما يمتلئه ذلك من تمييز بين المواطنين الكويتيين ذوي المراكز القانونية المتماثلة الذين حصلوا على مثل هذه القروض وتحولت قروض البعض لعمليات تمويل إسلامية بينما بقيت قروض البعض على حالها بغير إرادة ولا مشيئة لهؤلاء وأولئك في ذلك، وهو حتماً ما لم يقصده المشرع لما يمثله ذلك من مخالفة لنص المادة 7 من الدستور، والتي تنص على أن: «العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وفقي بين المواطنين»، وكذا نص المادة (29) من الدستور والتي تنص على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية،

عدم الاستغناء عنهم من وظائفهم. وبالإسراع القريب كانت هناك مشكلة المسرحين من العمل في القطاع الخاص وهذا الأمر تسبب بمشكلة لهم وللدولة، فهم كآرياب أسر اضطرتهم الظروف إلى الحصول على قروض ولكن بعد تسريحهم أصبحوا عاجزين عن اعادة أسرهم وسد مبالغ القروض التي تكالبت عليهم وأصبحوا

وجه النائب اسامة الشاهين سؤالاً بشأن المسرحين من القطاع الخاص جاء فيه: يعمل الكثير من أبناء الوطن في القطاع الخاص من شركات تساهم فيها الدولة، بالإضافة إلى الشركات الخاصة التي تشرف عليها الدولة. وللأسف يعيش هؤلاء المواطنون حالة من عدم الاستقرار كون انه لا يوجد لهم قانون يكفل لهم

الشاهين: ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة لعدم تكرار حادثة المسرحين؟

اقترح بقانون قدمه عبدالصمد والرويعي وعبدالله والباطين والعازمي تعديل قانون صندوق دعم الأسرة: يعدد بتاريخ القروض وقت انعقادها في حال تحول البنك للنظام الإسلامي

قدم النواب د. خليل عبدالله وعبدالله والباطين وعدنان عبدالصمد وعودة الرويعي وحمدان العازمي اقتراحاً بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 104 لسنة 2013 في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة، وجاءت المواد كالتالي:

المادة 1

تضاف فقرة ثانية لنص المادة الأولى من القانون رقم 104 لسنة 2013 في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة نصها كالتالي: «ويعدد في تحديد صفة البنوك والشركات المانحة أو صفة القروض الممنوحة بتاريخ انعقاد عقد القرض بين طرفيه حتى وإن تحولت البنوك والشركات المانحة بعد ذلك إلى النظام الإسلامي أو تحولت القروض الممنوحة إلى عمليات تمويل إسلامية».

المادة 2

على وزير المالية إصدار القواعد اللازمة لتنفيذ هذا القانون خلال شهر من تاريخ نشره.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للمقترح بقانون بشأن تعديل القانون رقم 104 لسنة 2013 في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة كالتالي:

صدر القانون رقم 104 لسنة 2013 في شأن إنشاء صندوق الأسرة ونص في مادته الأولى على أن: «يشاء صندوق يسمى (صندوق دعم الأسرة) تكون تعديته لوزارة المالية لشراء الأرصدة التقليدية بدون احتساب فائدة في تاريخ سريان هذا القانون

يستفيد من المزايا التي يقدمها الصندوق جميع المواطنين الذين حصلوا على قروض من البنوك التقليدية وشركات

رقابة البنك المركزي

